إلى وزيرالدفاع

لماذا محمد صالح.. وليس علي محسن؟

مازلتُ أتذكر عصرذلك اليوم،عندما تفقد الرئيس السابق علي عبدالله صالح كبارقادة الجيش،في الحرب السادسة مع الحوثي، عندما سأل الرئيس عن وزير دفاعه اللواء/ محمد ناصرأحمد، فأجابه البعض بأن الوزير مابين منطقة العمشية والجبل الأسود، فقال الرئيس صالح حينها «إنّ وزيرالدفاع قائد لايهاب الموت، وهوالرجل الذي لايغدر» ومن ذلك التاريخ أصبحت تلك الكلمات عبارات مشرّفة تنافس إليها عظماء القادة، ونحتها المبدعون وساماً للشرف على صدرو زيرالدفاع اليمني.... ناصر.

أحمد عمـــر الأهدل

وأنا هنا لا أشكك في حكمة الرجل وحنكته القيادية، فذاك أمرٌ لايقبله المنطق، في ظل الظرف التوافقي الذي ساهم بقوة على إبقاء الرجل في هذا المنصب الخطير، كما أنني أربع بقلمي، من أن ينزلق إلى التشكيك في قدرات ومهارات عظماء وحكماء قادة اليمن الميمون، وأربأ بنفسي - أيضاً من أن تتدخل في شؤون الغير، حتى لوكان ذلك الشأن يخص الجيش اليمني نفسه مع أنني أنتمي لإحدى وحداته العسكرية، وقد كنت أحدالأفراد المحسوبين على جبهة القتال,التي قادها رفيق السلاح(ناصر) ذات يوم.. وماأريد أن أضعه على وزيرالدفاع - هنا - هومجرد سؤال لمعرفتي برحابة صدره، وسعة أفقه، وبداهة فهمه، ورجاحة عقله، ونزاهة نفسه، ونبل مقصده، وسلامة نواياه ودواخله، وإن كان السؤال متشعباً بقدر تشعبات وتشكيلات الجيش اليمني، إلا أنني نظمته على النحو التالي:

أولاً: حيثيات ودوافع القرار:

تنص المادة (١٣٢) من قانون الجرائم والعقوبات العسكرية، على أنه يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة، ولاتزيد على عشر سنوات، وقد تصل العقوبة إلى حكم الإعدام، في إحدى فقرات المادة، وذلك لكل شخص له حق الأمرعلى أفراد القوات المسلحة والأمن والشرطة، طلب إليهم أو كلفهم بالعمل على تعطيل أوامر السلطات القائمة بموجب الدستور.

والمعلوم والمشاهد أنّ المتمرد/ علي محسن يمارس أعمالاً غيرمشروعة قانوناً منذ (٢١) مارس/ ٢٠١١م، ويوجه الأوامر لمرؤوسيه للقيام بأعمال ومهام لاتتناسب قانوناً مع وحدته العسكرية، كما هوالحال في ساحة الجامعة، وأرحب ونهم وأبين، ومع ذلك نجد وزيرالدفاع وعطفاً على توجيهات رئيس الوزراء التوافقي، يأمر بتجنيد عشرين ألف جندي لصالح الفرقة المتمردة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٤م.. والسؤال هو: بأي قانون تندرج تلك التوجيهات الإدارية التي تتعاطف مع قوة متمردة على الشرعية، وتمارس أعمالاً مخالفة للقانون العسكري، وتسيطر على (تكنيك) يُقدر بمساحة المنطقة الشمالية الغربية في بلادنا، فهل لنا أن نعرف حيثيات ودوافع القرار يا معالي الوزير؟

ثانياً: لماذا الحرس.. وليس الفرقة؟

أصدرتم توجيهاتكم الحكيمة، إلى قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي بالانسحاب من المتاريس والنقاط المستحدثة في أمانة العاصمة، بينما مازالت الفرقة الأولى متواجدة داخل المتاريس والنقاط داخل الأمانة، وتمارس على أبناء الشعب الشرفاء الذين ثبتوا مع الشرعية الدستورية، كل الأعمال المستهجنة، على مسمع ومرأى من اللجنة العسكرية، فلماذا لاتكون هناك توجيهات صارمة من لديكم بالانسحاب الفوري للفرقة المتمردة، أو إصدارتوجيهات مماثلة على الأقل؟ ولكن وفي الوقت الذي كنا نتوقع فيه الإشادة بقوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي، بسرعة تنفيذ الأوامر والتوجيهات، جاءت توجيهاتكم إلى قيادة الحرس الجمهوري، بمنع أي تصريح صحفي لأي صحيفة أو قناة، إلا بعد التنسيق مع التوجيه المعنوي، بينما المتمرد/ علي محسن يقوم بإجراءات ليست صحفية وحسب، بل ولقاءات دبلوماسية مع سفراء الدول الشقيقة والصديقة، دون أن تكون هناك إجراءات إدارية صارمة للقبض عليه، أو لمنعه على الأقل، كون تلك اللقاءات الدبلوماسية المشبوهة، ليست من اختصاصه، وقدتوصل صاحبها إلى حبال المشنقة، طبقاً للمادة (١١٩) من القانون العسكري، التي تنص على عقوبة الإعدام لكل فرد من أفراد القوات المسلحة والأمن، يدلي بمعلومات عسكرية أو أمنية لعامل من عمال السفارات الأجنبية، حتى ولو كان بعد التقاعد.. والسؤال هو لماذا التشديد على القوات الشرعية (الحرس الجمهوري والأمن المركزي) والتغاضي عن القوات المتمردة، فهل نفهم من ذلك، أنّ الأمور تسير في غير الاتجاه الصحيح يا معالي الوزير؟!

ثالثاً: لماذا محمد صالح..وليس المتمرد؟؟

بمجرد صدور قراررئاسي بتعيينات في القيادة العليا للقوات الجوية والدفاع الجوي، أصدرتم وعلى الفور سيلاً من القرارات الوزارية، بتعيينات في القيادات الوسطى والميدانية، لقوات الجوية والدفاع الجوي، بل وأصدرتم توجيهات صارمة تنص على القصف والتدمير لكل طائرة تُحلق في سماء صنعاء، فهلاّ كانت هذه التوجيهات، ضدالفرقة المتمردة وقائدها المتمرد من بداية الأزمة وحتى يومنا هذا، طبقاً للمبادئ والثوابت العسكرية، التي تثبت حقيقة أن المتمرد هو علي محسن، وليس اللواء/ محمد صالح، والفرقة هي المتمردة، وليس الحرس الجمهوري، أم أنّ تلك القرارات كانت رمياً بالأمور إلى المستقبل البعيد، ماجعلها تخرج عن إطار رميت البطن والظهر، في حلبات الميادين العسكرية، يامعالي الوزير؟

رابعاً: ماهي فرضيات القرار؟

أمام قرارات التعيين والتغييرفي القوات الجوية، والتي مازالت محل جدلٍ وشدٍ وجذب، لو فرضنا أنّ عناصرالإرهاب، من مليشيات الإصلاح والفرقة المتمردة قامت الآن بالهجوم المكثف لاجتياح معسكرالصمع، فما هي فرضيات القرارالعسكري، الذي ستضعه وزارة الدفاع على الخارطة القتالية، لتعزيز قوات الحرس الجمهوري في الصمع ونهم وبني جرموز؟

فلو فرضنا أنّ وزيرالدفاع أطلق توجيهاته من فئة (أ) فإنّ ذلك سوف يسبب حرباً طاحنة ضروساً داخل القوات الجوية والدفاع الجوي، لايعلم خسائرها إلا علاّم الغيوب، قد تأكل الأخضر واليابس، وتهدم كل مابنته القيادة السياسية والعسكرية في سنين.

أمّا لو افترضنا أنّ وزارة الدفاع أطلقت توجيهاتها من فئة(ب) مثلاً فإنّ ذلك لن يُجدي شيئاً.. وقد يُسبب مشادات وصدامات عنيفة، داخل السلاح الذي سوف تستنجد به، خصوصاً إذاما علمنا أنّ هناك تمردات سابقة، محسوبة- مسبقاً- على المتمرد علي محسن.وإذا قالت وزارة الدفاع بأنها سوف تستخدم التوجيهات من فئة (ج) فإنّ ذلك يُعدُ ضرباً من المجازفة بالأرواح والنفوس والعتاد العسكري، على الخطوط الخلفية للحرس الجمهوري، والقوات المساندة له، في خطوط الإسناد والإمداد، فيما لو كانت المعركة على (إحداثيات) موقع معسكر الصمع بالتحديد.

أما إذا حاولت وزارة الدفاع، أن تستعين في تلك المهمة، بنيران صديقة، فقد تكون تلك النيران والتعزيزات، تعزيزاً لميليشيات الإصلاح والفرقة المتمردة، وليس للحرس الجمهوري في معسكرالصمع، على وجه التحديد..

وهذا لايخفى على معالي وزيرالدفاع لخبرته الكاملة بشؤون الحرب والقتال، وطرق التعزيزات في العواصم والمدن، والمواقف الحرجة، وقد تنمّ تلك القرارات عن أنّ وزيرالدفاع يريد ضرب عصفورين بحجر، أوربما يُفهمُ منها أنّ وزيرالدفاع يريد الوقيعة العسكرية بين صقور الجو، وتقوية طرف على طرف داخل المؤسسة العسكرية، في ظروف غامضة وسياسية معقدة، لتحقيق المثل القائل: ما تكسر الحجرة إلا أختها.. وهو مالا يرضاه الوزير- مطلقاً - لنفسه..

فهل من مراجعة حصيفة لتلك القرارات يامعالي الوزير؟؟

> كان يُطرح تكراراً في الفضائيات وفي بداية اشتداد الأزمة لعام 2011م بالتحام كامل وشامل للحوثيين والاخوان في اصطفاف الثورة، ولكنه تفجر قتال بين الحوثيين والإصلاح في الجوف ثم الحرب في دماج، مثل ذلك لايجعل المتلقي يصدق الطرح عن أطراف أخرى أو قضايا أخرى.

في جانب آخر فالقاعدة ولأكثر من مرة عبر مسئوليها ومواقعها كانت تؤكد ليس فقط اصطفافها مع الثورة ولكن التحاماً في إطار هذا الاصطفاف، ومثل هذا لم تتعاطَ مع أطراف وأثقال المشترك، لا بالتأكيد كما مع الحوثيين ولا بالنفي.

مطهر الاشموري

لمصلحة من إنكار وجودها في أرحب ونهم

القاعدة .. ماذا تعني لشركاء الوفاق

وحين تنفيذ عمليات للقاعدة كما في حالة أبين هناك من يطرح أن الزعيم علي عبدالله صالح تواطأ أو سلم موقعاً أو معسكراً للقاعدة ونحو ذلك، وتطور الأمر مؤخراً إلى حالة الهتار بنفي أن القاعدة هي من نفذ الهجوم على الحرس الجمهوري في المكلا.. فهل يصدق نفي الهتار أم تأكيد القاعدة؟

المشترك أو أطراف فيه تريد عمليات القاعدة وهي مع هذه العمليات، ولكنها لا تريد تحمل المسئولية أمام الخارج وأمريكا والغرب تحديدا!!

ولهذا فإننا انتقلنا إلى حروب عسكرية استهدفت المعسكرات في نهم وأرحب وغيرهما من المناطق وبأسلحة وآليات ثقيلة، فأثقال المشترك أو أطراف فيه وبالذات «الاخوان» تعترف أنها وراء هذه الحروب ولكنها تبررها بأنها للدفاع عن النفس ربطاً بالمناطق المحيطة.

فمن أقرب منطقة في أرحب إلى معسكر الصمع تقطع مسافة أكثر من عشرة كم، ويتم الزحف والصعود في جبال وعرة وحتى السباحة في المجاري ومستنقعاتها والاستعانة بإطارات السيارات حتى الوصول إلى بوابة أو داخل المعسكر للدفاع عن النفس أو دفاعاً عن أرحب..

إنني لا أدري من هذا الذي استقصى وفتش وتأكد أن المليشيات التي تغير على المعسكرات في نهم وأرحب ليست قاعدية ولاشراكة قاعدية فيها.

خوف اطراف في المشترك من أن تتحمل المسئولية تجاه عمليات القاعدة في أبين وعدم خوفها من الحروب على المعسكرات في نهم وأرحب بات هو الذي يقدم أن في أبين قاعدة وكأنه ينفي أو يمارس النفي بأن في أرحب قاعدة.

وفي كل الأحوال فإني لا أعيش الصراعية الضيقة ولا تحت ضغط تعبئة صراعية وليس هدفاً لي البتة من خلال القاعدة إدانة أي طرف أو ثقل حتى حين استقراء حقائق المقارنة.

عندما تصل أمريكا إلى قناعة إيصال أطراف الأسلمة السياسية إلى الحكم بالمباشرة أو عبر الديمقراطية فذلك يعني أن أمريكا- وهي زعيمة التحالف الدولي للحرب ضد الإرهاب- تريد محاربة الإرهاب من هذا الوضع، بل يصبح التموضع الجديد من خلال محطة ٢٠١١م هو لصالح الحرب ضد الإرهاب ومن منظور القيادة العالمية للحرب ضد الإرهاب.

إذاً فمثلي يتمنى أن يوضح له أمريكياً كيف يمكن التأكد من أن عمليات أبين تقوم بها القاعدة ومن براءة نهم وأرحب من القاعدية.

بعد توقيع الزعيم علي عبدالله صالح اتفاق الشراكة في الحرب ضد الإرهاب ٢٠٠٣م طرح الإصلاح بوضوح أولوية الحرب ضد الإرهاب الذي ليس له غطاء شرعي، فيما القاعدة لها غطاء شرعي هو «الإصلاح».

هذه حقيقة من وقائع التطورات منذ حروب المناطق الوسطى، وحقيقة حدثت في التعاطي مع الشراكة في الحرب ضد الإرهاب بعد توقيع اتفاق الشراكة ولم يعد في ذلك إدانة أو هو في الاستعمال للإدانة، وأمريكا تعرف أكثر من ذلك ولم تعمد لإدانة طرف سياسي بالإرهاب وإنما حددت مطلوبين في إطار التحقيقات في قضايا الإرهاب.

في حين الإصلاح والمشترك في ظل الوفاق وحكومته وتطبيق المبادرة الخليجية وآليتها تتعامل مع فترة ما بعد علي عبدالله صالح بأولوية الصراع مع علي عبدالله صالح بأشكال تختلف، وفي حين قد يظل المؤتمر الشعبي في أولوية ربط الإصلاح بالقاعدة كاستهداف إدانة صراعية بحتة، فالقاعدة بدورها قد توجه ضرباتها إلى الطرفين أو على حساب الطرفين وأي منهما لن يحس بالضربة إلاّ بعد حين، عندما لم يعد للوعي بها من أهمية.

لقد كنا نظن أن حرب مواجهة خطر تصدير الثورة الإيرانية التي استمرت قرابة العقد ستحجم إيران اقليمياً أو عالمياً، فإذا بنا في فترات صراعات نابعة من تلك الحرب ننتقل من خطر تصدير الثورة الإيرانية على المنطقة إلى خطر برنامجها النووي عالمياً،

فإذا حزب الله في لبنان جاءت قوته من تموضع تصدير الثورة، فهل سيرتبط تصاعد قوة الحوثي في اليمن بخطر البرنامج النووي الإيراني؟

على كل الأطراف أن تعي أنه كلما يمارس تهديد عسكري فعلي ضد إيران من أمريكا أو اسرائيل كلما تزداد شعبية الحوثية في اليمن، ولو حدثت عمليات عسكرية ضد إيران قد تطول لشهور فليس من المستبعد أن تصبح شعبية الحوثي في ذروة الخطر على كل الأطراف.

مهما تراءى غير ذلك من وعي الصراع أو تعبويته فإضعاف المؤتمر لم يعد لصالح المشترك وإضعاف المشترك لم يعد لصالح المؤتمر وإنما لصالح القاعدة والحوثية.

المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية يحتاج لأن يتعاون المشترك معه لا أن يتعاون عليه، والتعاون معه يكون بالحلول للقضايا وتخفيف الصراعات وليس بتعقيد القضايا أو زرع ألغام الصراعات.

في تقديري ومن وقع محطة ٢٠١١م من البعد الدولي وربطاً بالحرب المستمرة ضد الإرهاب، فأي صراع قائم كما مع القاعدة أو قادم لم يعد صراعاً بين الشركاء في الاتفاق السياسي والوفاق الوطني مهما مورس الربط على هذا الاساس واقعياً أو صراعياً..

أي أطراف ظلت صراعيتها فوق واقعيتها فهي تلقائياً ومع تقادم الزمن كأنما تلغي أو تستغني عن وعي استقراء واستشراف المحتمل كحقائق أو متغيرات على مستوى الداخل ربطاً بالخارج.

مثل هذه الأطراف معنية برد الاعتبار لوعي الاستقراء والاستشراف كمشكلة لديها وليس من أجل طرف آخر بما في ذلك الواقع العام، وإلاّ فإنها ستظل تتصارع حتى تكتسحها صراعات متصاعدة كالتطرف!

«الإخوان» يزحفون نحو القضاء

سمير النمر

لاشك أن وجود قضاء عادل ونزيه ومستقل بعيداً عن الاهواء والتوجهات الحزبية في أية أمة من الأمم أو شعب من الشعوب يمثل مرتكزاً حقيقياً لإقامة العدل وإنصاف الناس بحقوقهم ولمنع البغي والعدوان على حق الغير حتى يأخذ الحق من الظالم وينصف المظلوم..

وإذا ساد العدل في أي شعب من الشعوب ساد السلام وتآلف الناس واستقامت أحوال الرعية، ولتحقيق مبدأ العدل والإنصاف لابد أن يتميز القاضي الذي يحكم بين الناس بمجموعة من الصفات التي تؤهله لأن يكون قاضياً عادلاً، وقد ذكر الإمام علي- كرم الله وجهه- في عهده الى الأشتر النخعي حين ولاه مصر مجموعة من الصفات التي يجب مراعاتها في اختيار القاضي حيث قال: « ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر من الفيء الى الحق إذا عرفه ولا تشرف نفسه على طمع ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه وأوقفهم في الشبهات وآخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم وأصبرهم على تكشف الأمور وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء وأولئك قليل ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته الى الناس».. وهذه الصفات الذي ذكرها الإمام علي- كرم الله وجهه- لابد من توافرها في القاضي الذي يحكم بين الناس بحيث يكون متجرحاً من الاهواء والنزعات مخلصاً للحق والحقيقة..

إضافة الى الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوافر في القاضي كالعلم بالأحكام والدراية والخبرة في مجال القضاء حتى يصبح القاضي أهلاً للحكم بين الناس متجرداً من كل الحسابات الشخصية والحزبية والأيديولوجية في أحكامه بين الناس حتى يفوز برضا الله ويكون من أهل الجنة.. وهذه الصفات لا تتوافر إلا في من امتحن قلبه للإيمان، فهل من معتبر.

واليمن من البلدان العربية والاسلامية التي اشتهرت عبر التاريخ الاسلامي بخبرتها وريادتها وتراثها القضائي عبر التاريخ، حيث تمتلك منظومة وتراثاً فقهياً وقضائياً قلما نجده في أي بلد آخر، وهذا التراث الفقهي كان خلاصة لاجتهادات العلماء والفقهاء في اليمن منذ قرون ما بعد الاسلام وظل يمثل حتى الآن المرجعية الشرعية والفقهية في مجال القضاء نظراً لما يتميز به من ثراء وشمول لمختلف جوانب الحياة، وظل قضاة اليمن حتى الآن ينهلون من منابع هذا التراث ويتخذونه مرجعية في أحكامهم وقضائهم، بالإضافة الى القوانين والتشريعات الحديثة التي تتواكب مع حركة الحياة وتطورها في مختلف المجالات.

ولاشك أن القضاء اليمني مازال بحاجة الى الكثير من الاصلاحات في جوانبه الادارية والهيكلية والتنظيمية والمالية حتى يصبح قضاءً مستقلاً ونزيهاً وعادلاً ومتحرراً من مختلف أشكال التبعية الأيديولوجية والحزبية بحيث يكون قضاءً عادلاً ينتصر للمظلوم ويحكم على الظالم أياً كان مركزه أو منصبه أو وجاهته أو حزبه، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا توافرت لدى القضاة إرادة قوية وصلبة واستشعار للمسؤولية الملقاة على عاتقهم أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام الناس حتى تبرأ ذممهم أمام الله ثم أمام الناس من خلال وصولهم الى تحرير القضاء من الوصاية الحزبية الأيديولوجية الشمولية التي بدأت تكشر عن أنيابها لالتهام السلطة القضائية وتحويلها الى محاكم تفتيش على غرار ما حصل في أوروبا أيام الاقطاع في العصور الوسطى بدلاً من إصلاحها وتطويرها والعمل على استقلالها.

فالاحتجاجات التي قام بها رجال القضاة خلال الايام الماضية كانت تهدف الى إصلاح الاختلالات الإدارية والمالية والتنظيمية للسلطة القضائية وكان من أهم مطالب القضاة تغيير مجلس القضاء الأعلى عن طريق الانتخابات وفقاً للمعايير والشروط الموضوعية التي يجب أن تتوافر في شاغلي أعضاء مجلس القضاء الأعلى، ولكن هذه الاحتجاجات والمطالب لم تَرُقْ للاخوان المسلمين لأنها لا تخدم توجهاتهم الحزبية والايديولوجية باعتبار أن الانتخابات لمجلس القضاء الاعلى لا تحقق أهدافهم التي يسعون الى تحقيقها والتي تتمثل في سيطرتهم على السلطة القضائية، وهذا لا يتحقق لهم إلا من خلال اعتماد مبدأ التعيينات في السلطة القضائية على غرار ما يحصل في المؤسسات الحكومية الاخرى، واعتقد أن هذا المبدأ لا يصب في خدمة القضاء واستقلاله ونزاهته وتحرره من الوصاية الحزبية الايديولوجية، وإنما يسعى الى تخريب المؤسسة القضائية وإدخالها تحت الوصاية الحزبية الأيديولوجية وتحويلها الى محاكم تفتيش جديدة، ولذلك فقد قام الاخوان المسلمون بسرقة مطالب القضاة والالتفاف عليها وتحويلها الى مسارات أخرى تصب في خدمة أهدافهم الايديولوجية، كما هو دأبهم في سرقة مطالب الناس، ولنا في احتجاجات الشباب وسرقة ثورتهم أكبر دليل على لصوصية الاخوان و قرصنتهم على أحلام الناس ومطالبهم وتطلعاتهم وصرف مساراتها الى مربعات أخرى تصب في خدمة أهدافهم الشمولية، ولذلك تم الالتفاف على مطالب القضاة والتنصل عن الوعود التي قطعوها لهم وتم تعيين أشخاص من الاخوان في مجلس القضاء إضافة الى التنصل عن المطالب الاخرى التي طالب بها القضاة.

واعتقد أن هناك مؤامرة كبيرة على القضاء من قبل الاخوان المسلمين، هذه المؤامرة لا تكمن فقط في إدخال المئات من عناصر جامعة الايمان في معهد القضاء وإنما المؤامرة أكبر من ذلك حيث يسعى الاخوان الى السيطرة على المؤسسة القضائية للانقلاب على التراث الفقهي الذي أنتجه علماء اليمن وفقهاؤهم عبر التاريخ وظل يمثل المرجعية الفقهية لأحكام القضاء والمؤسسة القضائية ومن ثم إلغاؤه وطمس معالمه واستبداله بفقه الواقع وفقه الثورات الذي أنتجه الاخوان وقرضاويهم والذي يستند على مبدأ ميكافيللي «الغاية تبرر الوسيلة»،

ومن خلال هذا الفقه الجديد للاخوان الذي يستبيح كل محرم ويحلل الاستعانة بالأجنبي واستخدام المال الحرام، ستصبح المؤسسة القضائية في اليمن تمثل هذه المرجعية وهذا الفقه الاخواني وحينها سيتم تشييع العدل الى مثواه الاخير وإهالة التراب على التاريخ الفكري والفقهي الذي أنتجه علماء اليمن عبر التاريخ.. ومن هنا أدعو قضاة اليمن الى حماية المؤسسة القضائية والحفاظ على استقلالها ونزاهتها، ما لم فإنهم سيشاركون في جريمة نكراء لن يغفرها لهم الله ولا التاريخ ولا الأجيال.